

المالية: 254.9 مليار جنيه عجز الموازنة خلال 9 أشهر

الخبر

وكالة أنباء الشرق الأوسط

ارتفع عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (يوليو - مارس) 2015 / 2016 إلى 254.9 مليار جنيه أي ما يعادل 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 218.3 مليار جنيه خلال الفترة ذاتها من العام المالي السابق عليه.

وأوضحت وزارة المالية، في تقرير لها، أن إجمالي الإيرادات زاد بنسبة 3.2% ليسجل 291.1 مليار جنيه مقابل 282.1 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق له، وذلك لزيادة الإيرادات الضريبية بنحو 3.7% لتسجل 212.4 مليار جنيه خلال فترة الدراسة، فضلا عن ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو 1.9% لتصل إلى 78.7 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

ونكرت المالية أن إجمالي المصروفات ارتفع بنحو 8.7% ليصل إلى 533.3 مليار جنيه خلال 9 أشهر مقارنة مع 490.6 مليار جنيه خلال الفترة ذاتها من العام المالي السابق له.

وأشارت إلى ارتفاع مصروفات الأجور وتعويزات العاملين بالدولة بنسبة 8.7%، وهي أقل نسبة زيادة خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام في ضوء الإصلاحات التي قامت بها الوزارة للسيطرة على تفاقم فاتورة الأجور، لتبلغ نحو 155.8 مليار جنيه، وزيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات ليحقق 21.2 مليار جنيه، كما زادت المصروفات على الفوائد لتصل إلى 176.8 مليار جنيه.

وأوضحت المالية أن المساهمات في صناديق المعاشات زادت لتصل إلى نحو 36.6 مليار جنيه خلال الفترة من (يوليو - مارس) 2015 / 2016، وزاد الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بنسبة 7.6% ليسجل 36.6 مليار جنيه.

وانخفض الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنسبة 20.2% ليحقق 106.4 مليار جنيه مقارنة مع 133.4 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق عليه، وذلك في ضوء التراجع في دعم السلع البترولية في الأساس نتيجة لعدم إجراء تسويات بترولية خلال فترة الدراسة.

كما ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 7.5 مليار جنيه خلال الفترة (يوليو - مارس) 2015 / 2016 لتسجل 212.4 مليار جنيه مقابل 204.9 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق عليه.

وأرجعت وزارة المالية، في تقرير لها تحسن أداء الحصيلة الضريبية إلى الإصلاحات الضريبية التي تم تطبيقها منذ بداية العام المالي الماضي واستمرت في العام المالي الحالي، حيث ارتفعت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنحو 15.7% لتبلغ 100 مليار جنيه خلال 9 شهور مقارنة مع 86.4 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي.

وزادت الضرائب على المبيعات بنسبة 5.3% لتحقق 41.1 مليار جنيه، فيما ارتفعت الضرائب العامة على سلع جدول رقم "1" المحلية بنسبة 21.1% لتصل إلى 34 مليار جنيه، وذلك في ضوء زيادة الضرائب على السجائر بنحو 32.8% لتسجل نحو 24.7 مليار جنيه.

كما صعدت الضرائب العامة على الخدمات بنسبة 26.7% لتحقق 10.6 مليار جنيه، في ضوء تحسن أداء خدمات الاتصالات الدولية والمحلية، وزادت ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة 45.9% لتبلغ نحو 7.3 مليار جنيه خاصة ارتفاع حصيلة كل من الدمغة على عقود شركات المياه والنور والغاز والتليفون والدمغة المتنوعة والدمغة على المحررات المصرفية.

وأوضحت المالية أن الحصيلة من الضرائب على الممتلكات ارتفعت بنحو 30.2% لتحقق 19.9 مليار جنيه مقابل 15.3 مليار جنيه، وذلك في ضوء زيادة حصيلة الضرائب على عوائد أدون وسندات الخزانة بنسبة 35.8% لتصل إلى 16.5 مليار جنيه خلال الفترة (يوليو - مارس) 2015 / 2016.

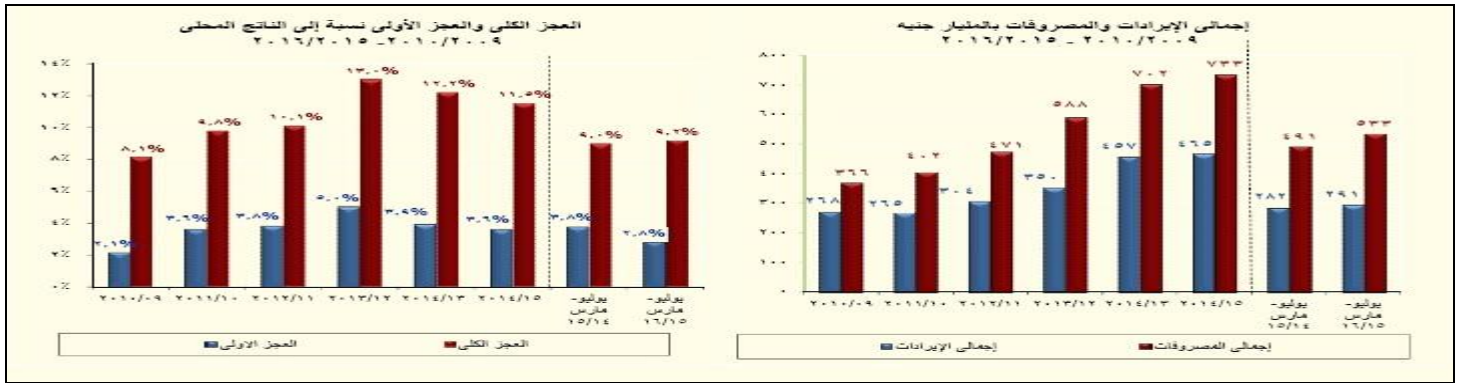
تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفي المقابل، تراجعت الحصيلة من الضرائب على الدخل بنسبة 16.7% لتحقق 70 مليار جنيه خلال 9 أشهر مقابل 84 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق عليه، وذلك لانخفاض الضرائب على أرباح شركات الأموال من هيئة البترول نتيجة لعدم إجراء تسويات بتولية خلال فترة الدراسة.

وأشارت المالية إلى أنه عند استبعاد الضريبة من أرباح هيئة البترول تكون الحصيلة من جهات سيادية قد ارتفعت بنحو 15 مليار جنيه، حيث زادت الحصيلة من البنك المركزي بنسبة 162.7%، فيما ارتفعت الضرائب على أرباح شركات الأموال الأخرى بخلاف الجهات السيادية بنحو 21 مليارات لتصل إلى 134.9 مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل 113.9 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق له.

وتراجعت الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنسبة 1.6% لتصل إلى 16.2 مليار جنيه مقابل 16.4 مليار جنيه خلال الفترة ذاتها من العام المالي السابق.



الرأي

* إن الموازنة العامة للدولة لازالت حتى الآن تعكس ارتفاعا في عدد من بنود الإنفاق مثل الأجور و مدفوعات خدمة الدين مما يقلص من مساحة الوفر المالي الذي كان من المفترض أن يوجه في الأساس إلى الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي. ويرجع النمو في عجز الموازنة بالأساس إلى كونها تضمنت إيرادات مبالغ فيها عند إعداد مشروع الموازنة خاصة بالنسبة للإيرادات الضريبية رغم التباطؤ الاقتصادي النسبي الذي تشهده البلاد لعوامل داخلية وخارجية.

* لازل نمو الإيرادات الضريبية أقل من المستهدفات المطلوبة التي وضعتها الحكومة المصرية ضمن مشروع موازنة العام المالي 2015-2016 و تواجه هذه الحصيلة مشكلة تأخر إقرار قانون الضريبة على القيمة المضافة حتى الآن وهو القانون الذي كانت الدولة تستهدف من خلاله تحقيق حصيلة ضريبية تفوق 30 مليار جنيه. كما تشير الموازنة إلى عدم وجود تغيير في آليات تنمية الإيرادات حيث لم يتم اللجوء إلى أدوات وأساليب مستحدثة لجذب إيرادات غير ضريبية جديدة أو اللجوء إلى إعادة هيكلة منظومة الضرائب لزيادة المحقق منها.

* من الممكن تحقيق وفر حقيقي في حجم الدعم المدرج ضمن الموازنة إذا ما تم الترشيد في آلياته المستخدمة خاصة بالنسبة لربط منظومة الدعم بصورة متكاملة تتيج توجيه الدعم لمستحقيه وتوفير الفاقد الناتج عن مشكلات عدم دقة البيانات وتكاملها وترابطها مما يتيح انعكاسا أفضل لمنظومة الدعم على معيشة المواطنين.

* ارتفاع مؤشرات عجز الموازنة خلال الفترة وتراجع فرص تطبيق قانون القيمة المضافة خلال الربع الثالث من العام المالي 2015-2016 لعدم عرضه بعد على مجلس النواب، بالإضافة إلى رفض مجلس النواب لقانون الخدمة المدنية مما سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأجور في الموازنة، وعدم وضوح الرؤية بالنسبة للدعم الخليجي يؤشر إلى توقعات بتجاوز رقم عجز الموازنة المحقق فعليا للقيمة المستهدفة في نهاية العام والبالغة 250 مليار جنيه.

* هناك ضرورة لتحويل وتعديل منهج إعداد الموازنة العامة للدولة الحالي للبدء في تطبيق موازنة البرامج والأداء على عدد من الجهات والوزارات بالموازنة بما يربط بين تنفيذ الموازنة ومؤشرات الأداء الاقتصادي المستهدفة منها.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر تعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.